زخور يعزو نتائج شباط الى تفاقم الأزمة السياسية

حركة الشحن في مرفأ بيروت تتراجع 7,6% والسيارات 37,7%

المستقبل - الخميس 10 آذار 2011 - العدد 3935 -

الفونس ديب

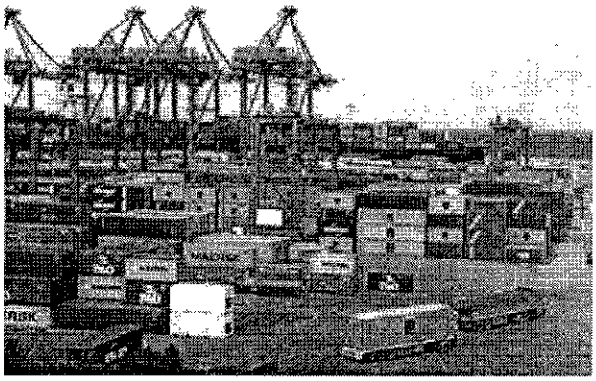

تراجعت حركة مرفأ بيروت بشكل لافت في شباط الماضي، متأثرة بالجمود الاقتصادي والتجاري الذي يضرب البلاد نتيجة الازمة السياسية الحادة التي خلفها الانقلاب الذي نفذه حزب الله على حكومة الوحدة الوطنية. وقد بدا هذا التراجع من خلال النتائج المسجلة، التي انخفضت بمجملها ما عدا حركة المسافنة.

وعزا رئيس غرفة الملاحة الدولية ايلي زخور تراجع نتائج المرفأ الى تفاقم الازمة السياسية التي اثرت سلبا في الحركة التجارية بشكل عام خصوصاً استيراد البضائع لمصلحة التجار، محذراً من الاسوأ في حال استمرت الامور على حالها. ودعا كل القيادات السياسية الى لم الشمل وتشكيل حكومة اتحاد وطني، "لاعادة الثقة الى الناس والتجار، وانقاذ لبنان من وضع صعب لا احد يتمناه".

وبحسب الاحصاءات الصادرة عن مرفأ بيروت، فقد ارتفع عدد البواخر التي رست داخل المرفأ حتى شباط من العام 2011 بنسبة 2،6 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من العام 2010 الى 353 باخرة مقابل 344 باخرة، وارتفع الشحن العام بنسبة 1،8 في المئة الى 986 الف طن مقارنة مع 968 الف طن، في حين انخفض عدد السيارت التي استوردت عبر المرفأ بنسبة 25 في المئة الى 10255 سيارة مقارنة مع 13695 سيارة حتى شباط 2010. وبالنسبة للمسافرين، فانه لم يسجل خلال هذه الفترة عبور اي مسافر، مقابل 1314 مسافراً حتى شباط 2010.

أما الحاويات، فقد ارتفع عددها بنسبة 17،4 في المئة الى نحو 158 الفاً و578 حاوية مقابل 135 الفاً و53 حاوية.

وفي شباط الماضي انخفض عدد البواخر التي رست في المرفأ بنسبة 6،5 في المئة مقارنة مع الشهر نفسه من العام 2010 الى 159 باخرة مقابل 170 باخرة، وانخفض الشحن العام بنسبة 7،6 في المئة الى 425 الف طن مقارنة مع 460 الف طن.

وبالنسبة لعدد السيارات التي استوردت عبر المرفأ، فقد انخفضت بنسبة 37،7 في المئة الى 5207 سيارة مقابل 8356 سيارة في شباط 2010، فيما لم يعبر اي مسافر المرفأ في شباط الماضي، مقارنة مع 1314 مسافراً في شباط 2010.

اما الحاويات، فقد ارتفع عددها بنسبة 19،7 في المئة الى 76 الف و683 حاوية مقارنة مع نحو 64 الف و29 حاوية كان المرفأ قد حققها في شباط 2010.

وفي هذا الاطار، قال "رئيس غرفة الملاحة الدولية ايلي زخور إن تراجع نتائج المرفأ يعود الى تفاقم الازمة السياسية التي اثرت سلباً في الحركة التجارية بشكل عام خصوصاً استيراد البضاع لمصلحة التجار"، محذراً من الاسوأ في حال بقيت الامور على حالها.

واضاف "ان الاسواق تتحدث عن جمود الحركة التجارية، لأن الناس تتخوف من الاوضاع وتحجم عن الشراء، للاحتفاظ بمدخراتهم تحسباً من حصول الاسوأ".

ودعا زخور كل الاطراف السياسية الى التهدئة ولم الشمل وتشكيل حكومة اتحاد وطني، التي من شأنها اراحة الاوضاع واعادة الثقة الى الناس والتجار، لكي يعاودوا استيراد البضائع بالحجم الطبيعي.

وقال "الملفت للنظر ان الزيادة المتواصلة في حركة المسافنة قد عوضت من النقص الحاصل في حركة الحاويات برسم الاستهلاك المحلي"، مشيراً الى ان حركة المسافنة باتت تشكل أكثر من 50 في المئة من مجمل حركة الحاويات التي يتداولها المرفأ.

وقلل زخور من تأثير الاضطرابات الحاصلة في عدد من الدول العربية على حركة المرفأ، وقال "الدليل على ذلك هو ارتفاع حركة تداول الحاويات برسم المسافنة".

واعتبر ان "مرفأ بيروت هو واجهة الاقتصاد الوطني، فعندما تكون حركة المرفأ مزدهرة تكون كل القطاعات الاقتصادية نشطة، خصوصاً قطاعات المصارف والتأمين والتجارة، فضلاً عن جميع العاملين في المرفأ من وكلاء بحريين ووسطاء نقل ومخلصي بضائع ومتعهدي تفريغ وتحميل واصحاب الرافعات والشاحنات، مؤكداً ان جميع هذه الاطراف تبدي تخوفاً شديداً من الوضع القائم، خصوصاً مع ظهور وقائع ملموسة لتباطؤ عملها".

وكان رئيس مجلس ادارة مدير عام مرفأ بيروت حسن قريطم قد أوضح في حديث مع "المستقبل" ان اداء المرفأ كان جيداً على المستويات كافة في العام 2010، رغم انخفاض عدد الحاويات، مشيراً الى انه كان بالامكان استعادة الحاويات التي خسرها المرفأ، "لكننا لم نفعل ذلك لعدم تكرار الازدحام الذي حصل في العام 2009"، متوقعاً عدم حصول اي تغيير في النتائج في العام 2011.

وإذ ابدى قريطم تخوفه من الاثر السلبي للتأزم السياسي والامني على عمل المرفأ، أكد المضي في المشاريع التطويرية من دون ربط ذلك بالاوضاع القائمة في البلاد. وقال "مرفأ بيروت بات من أولى المرافئ في منطقة بحر المتوسط، وان خدماته تضاهي اكبر المرافئ العالمية".

واشار الى "ان مشروع توسيع محطة الحاويات هو مشروع طموح ويتقدم بخطوات كبيرة الى الامام، وان تنفيذه جاء لخدمة تطور الاعمال المتوقعة في الاعوام الـ15 المقبلة"، متوقعاً انجازه اواخر العام 2012 وبداية العام 2013.

واعلن عن مشاريع تطويرية تم تنفيذها، وهي مكننة العلاقة مع الوكلاء البحريين ومخلصي البضائع بحيث بات بامكانهم انجاز المعاملات العائدة لهم من مكاتبهم، ومكننة عنابر وباحات المرفأ لاحصاء البضائع الداخلة والخارجة اليها بشكل دقيق.